مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثالث - يونيو 2017

تصدر عن

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

قمـــة الريـــاض
وآفـــاق الـدور الإيرانـــي في الإقليـــم

د. أحمد سيد أحمد

خبير العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

جاءت قِمَّة الرِّياض التي عُقدت في 21 مايو2017 بين الدول العربية والإسلامية والولايات المتَّحدة بمثابة مراجعة لهذا الدور الإيرانيّ المتصاعد، فهذه القِمَّة لم تُدعَ إليها إيران، بل كان من أهداف القِمَّة احتواء سياساتها التدخلية، التي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة. ففي هذه القِمَّة اتُّفقت كل الأطراف على كبح جماح إيران وتقليص نفوذها الأقليمي، كما اتُّهِمَت برعاية الإرهاب والإسهام في تمدُّده، مِن ثَمَّ باتت أمام تحدٍّ بفرض عزلة قد تعيدها إلى المربَّع الأول، ولا شك أن اختيار المملكة العربية السعوديَّة أوَّل محطة في الزيارات الخارجية لرئيس أمريكيّ فور تولِّيه السُّلْطة بخلاف القواعد المستقرَّة أمريكيًا، يُعَدّ تغييرًا مهمًا ستكون له نتائجه على السياسات الإقليمية خلال المرحلة القادمة، بل قد تطول نتائجها النِّظام الإقليمي الذي يبدو أنه قيد التشكُّل.

تصاعد الدور الإيرانيّ في المنطقة بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، فبعد الغزو الأمريكيّ للعراق وانهيار النِّظام السياسي، برز النفوذ الإيرانيّ على الساحة العراقية من خلال التأثير على العملية السياسية وتوجيه تفاعلاتها، لا سيما بعد أن مكَّنَت الإدارة الأمريكيَّة النخبة الشِّيعَة (المقرَّبين من إيران) من مفاصل السُّلْطة ومؤسَّساتها، وعملت على تهميش السُّنَّة.

أخذ هذا الدور الإيرانيّ دفعة كبيرة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي وسقوط عدد من الأنظمة السياسية في المنطقة، فبعد اندلاع الثورة عام 2011 زاد نفوذ إيران في سوريا، إذ انتقلت علاقة إيران بسوريا من شراكة استراتيجية وتعاون بين نظامين، إلى حضور سياسي كبير ووجود عسكري مُعلَن على الأرض، وهيمنة كبيرة على مجريات الأحداث والمشاركة بكثافة في تحديد بُوصْلة الخيارات السياسية والعسكرية للنظام السوري.

كذلك بدأ هذا الدور في اليمن من خلال دعم الحوثيين وتزويدهم بالمال والسلاح منذ عام 2009، وتزايد بعد عام 2011 حتى تَمكَّنوا بالتعاون مع الرئيس السابق على عبد الله صالح من الانقلاب على السُّلْطة الشرعية وإدخال اليمن في سيناريو الفوضى، ووضع تحدٍّ إقليمي جديد أمام دول الخليج والمنطقة. وطال هذا الدور الإيراني بعض دول الخليج من خلال الضغط بورقة المواطنين الشِّيعَة ومحاولة توظيفهم في سياق الاضطرابات التي اجتاحت دول المنطقة بعد عام 2011، كما حدث في البحرين والمملكة العربية السعوديَّة، علاوة على نفوذها القديم في لبنان اعتمادًا على علاقتها القوية بحزب الله.

استند صعود دور إيران في النطاق الإقليمي إلى البعد الآيديولوجي للنظام وتوظيفه سياسيًّا، وإلى الإمكانيات المادية والثروات المتنوعة من النِّفْط والغاز، كما استند إلى القدرات العسكرية الذاتية، والعامل المذهبي الذي وُظّف لخلق أذرع عسكرية غير رسميَّة، أو كسب ولاء قُوًى سياسية وعسكرية داخل الدول، فضلًا عن التلاعب بورقة البرنامج النووي الذي استُغِلّ لعمل مساومة مع الغرب أتاحت لإيران فرصة تخفيف حِدَّة العقوبات والتغاضي عن دورها الإقليمي الآخذ في التوسُّع، ناهيك بحالة الضعف والتراجع التي أصابت بعض الدول الرئيسية على مستوى الإقليم.

لكن جاءت قِمَّة الرِّياض التي عُقدت في 21 مايو 2017 بين الدول العربية والإسلامية والولايات المتَّحدة بمثابة مراجعة لهذا الدور الإيرانيّ المتصاعد، فهذه القِمَّة لم تُدعَ إليها إيران، بل كان من أهداف القِمَّة احتواء سياساتها. ففي هذه القِمَّة اتُّفِق على كبح جماح إيران وتقليص نفوذها، كما اتُّهِمَت برعاية الإرهاب والإسهام في تمدُّده، مِن ثَمَّ باتت أمام

تحدٍّ بفرض عزلة قد تعيدها إلى المربَّع الأول، ولا شك أن اختيار السعوديَّة أوَّلَ محطة في الزيارات الخارجية لرئيس أمريكيّ فور تولِّيه السُّلْطة بخلاف القواعد المستقرَّة أمريكيًّا، يُعَدّ تغييرًا مهمًّا ستكون له نتائجه على السياسات الإقليمية خلال المرحلة القادمة، بل قد تطول نتائجها النِّظام الإقليمي الذي يبدو أنه قيد التشكُّل.

في هذا السياق تتناول الدراسة عوامل صعود الدور الإيرانيّ في المنطقة ومخاطر وتداعيات هذا الدور على الأمن والاستقرار فيها، بخاصَّة في العراق وسوريا واليمن، وأدوات هذا الدور، وعلى رأسها الحرس الثوري ونخبته المتمثلة في فيلق القدس، وأخيرًا تتناول الدراسة انعكاسات القِمَّة الإسلامية الأمريكيَّة في الرياض على دور إيران في المنطقة.

وتنطلق الدراسة من تساؤل أساسي: ما انعكاسات قِمَّة الرِّياض على دور إيران الإقليمي؟ وإلى أي حدّ يمكن أن تُسهِم في تغيير سياسات إيران الإقليمية؟ وتفترض الدراسة أن قِمَّة الرِّياض شكَّلَت تحدِّيًا أمام الدور الإيرانيّ الإقليمي، ومِن ثَمَّ تُلقِي الدراسة الضوء على تداعيات القِمَّة على نفوذ إيران الإقليمي وتناقش مستقبل هذا الدور في ظلّ التغيُّرات الاستراتيجية ونمط التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة التي دشنتها القِمَّة.

أولًا: أسباب صعود دور إيران

وَفْقًا لنموذج ديفيد مايرز David J.Mayers بشأن الدور الإقليمي، فإن عدم قدرة الدول الكبرى على بسط سيطرتها التامَّة على المناطق الإقليمية في العالَم كافة أتاح الفرصة للدول الإقليمية لممارسة تطلُّعات الهيمنة، بعد أن ظلَّت تلك التطلُّعات داخل حدودها الجغرافية، ووَفْقًا لمايرز فإنه يمكن التمييز بن ثلاث قوى: الأولى هي المهيمن الإقليمي أو المتطلِّع إلى الهيمنة، وهو الدولة التي تمتلك قوة بالفعل أو في سبيلها إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النِّظام الإقليمي (إيران)، أما القُوَّة الثانية فهي القُوَّة المساوِمة أو التدخُّلية (جميع القوى الغربية التي لها مصالح جوهرية في منطقة الخَليج العربي)، وهي القُوَّة التي تمتلك قوة كافية من شأنها جعل مساعي القُوَّة المهيمِنة باهظة التكاليف، وتمتلك القُوَّة المساوِمة جميع أنواع القُوَّة التي تمتلكها القُوَّة المهيمِنة، في حين تتمثل الثالثة في القُوَّة الموازِنة (دول الخَليج)، وهي قوة فاعلة داخل النِّظام الإقليمي، وغالبًا ما تستقطبها كلتا القوتين الأخريين، ويتوقف التوازن في النِّظام الإقليمي بشكل كبير على مدى قوة القُوَّة الموازِنة[1].

وَفْقًا لإطار مايرز يمكن تفسير تصاعد الدور الإيرانيّ في المنطقة في العقد الأخير استنادًا إلى الأسباب الآتية:

1- **الغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003**: أدَّى هذا العزو إلى انهيار النِّظام السياسي الذي كان يمثِّل حائط صدّ أمام طموحات إيران التوسُّعية، ثم جاءت الاستراتيجية الأمريكيَّة بالانسحاب من العراق عام 2011 في عهد إدارة الرئيس السابق أوباما تاركةً وراء هذا الانسحاب فراغًا كبيرًا سَعَت إيران لملئه عبر توطيد علاقاتها بالنخبة السياسية العراقية الشِّيعِيَّة الحاكمة، فضلًا عن التحكُّم في المعادلة السياسية وتوجيه تفاعلاتها في الاتجاه الذي يخدم المصالح الإيرانيَّة لا مصلحة الشعب العراقي[2].

2- **غياب الدور العربي الفاعل في أزمات المنطقة:** أسهم غياب الدور العربي في العراق وسوريا في إيجاد فراغ عملت إيران على ملئه، فجذبت العراق بعيدًا عن محيطه العربي وهُوِيَّته العربية، كما توجهت النخبة العراقية الشِّيعِيَّة الحاكمة صوب التحالف مع النِّظام الحاكم في إيران مِمَّا أوجد عديدًا من الحواجز السياسية أمام وجود دور عربي قوي في العراق. واستفادت إيران من تداعيات الثورة السورية ضدّ نظام بشار الأسد في 2011، إذ تَدخَّلَت إيران بعدما أوشك النِّظام على السقوط، وأمسكت بزمام الأمور على الأرض، وعزَّزَت دورها بوجود عسكري مكثَّف.

في الوقت ذاته كان الدور العربي يركز على جلب التدخُّل الدولي على غرار ما حدث في ليبيا بعدما فشلت جهود الجامعة العربية في احتواء الأزمة، بجانب تقديم الدعم غير المباشر لبعض الفصائل المسلَّحة بعد التدخُّل الإيراني. وبصفة عامَّة يمكن القول إن غياب الدور العربي أدَّى إلى نمو الأدوار الدولية والإقليمية، ومنها الدور الإيراني. وما حدث في سوريا حدث في اليمن ولبنان والعراق، فعملت إيران على تدعيم نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة، وتحولت مع الوقت إلى لاعب رئيسي في عديد من الأزمات العربية.

3- **الازدواجية الغربية في التعامل مع قضية الإرهاب:** ففي الوقت الذي أعلن فيه الغرب الحرب على الإرهاب وعلى التنظيمات الإرهابية السُّنِّيَّة مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة وغيرها، فإنه تغاضى عن التنظيمات الإرهابية الشِّيعِيَّة التي لا يقلّ خطرها عن خطر التنظيمات الإرهابية السُّنِّيَّة، وتمارس نشاطها بوضوح في العراق وسوريا واليمن، بل إن أحد عوامل نموّ تنظيمات مثل داعش والقاعدة كان ردَّ الفعل على تعاظم دور التنظيمات الشِّيعِيَّة المسلَّحة التي تدعمها إيران، وقد أتاحت هذه السياسة أمام إيران فرصة لتعظيم دورها وتدخُّلاتها بصورة غير مسبوقة معتمدة على تنظيمات وميليشيات شيعية من جنسيات مختلفة ترعاها إيران.

4- **اتِّفاق لوزان النووي ورفع العقوبات الدولية عن إيران:** أسهم الاتِّفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 في عام 2015 في توقُّف إيران عن برنامجها لتخصيب اليورانيوم -رغم أنه لم يُسهِم في تفكيكه تمامًا، مما قد يسمح بإعادة إحيائه في أي وقت- مقابل رفع العقوبات الدولية والإفراج عن أرصدتها المجمَّدة في الخارج. لم توظّف إيران عشرات المليارات من الدولارات التي أتيحت لها في خدمة التنمية، بل وجَّهتها لخدمة أطماعها الإقليمية ودعم التنظيمات الإرهابية الحليفة لها مثل حزب الله اللبناني والحوثيين في اليمن، ونظام بشار الأسد في سوريا، وذلك من أجل تدعيم دورها ونفوذها وهيمنتها على المنطقة. لا شك أن الإشكالية الجوهرية للاتِّفاق أنه لم يشمل ضمن تفهماته السياسية اتِّفاقًا لتحويل الدور الإيرانيّ في المنطقة العربية من دور سلبي ومعقَّد للأزمات، إلى دور إيجابي يساعد في التوصُّل إلى حلول سياسية تَوافُقية شاملة تضمن استقرار وحدة هذه الدول والتعايش بين مكوناتها المختلفة[3].

5- **التحالف الروسيّ مع إيران:** أسهم التحالف الروسيّ-الإيرانيّ في سوريا في تدعيم نفوذ إيران الإقليمي، ففي الوقت الذي تَدخَّلَت فيه روسيا بقواتها الجوِّية عام 2015 لقصف المعارضة السورية ووَقْف تقدُّمها العسكري، لم يكُن هذا إنقاذًا للنظام السوري الذي يتعرض لانتكاسة عسكرية وحسب، بل إنقاذًا لإيران ودورها الإقليمي ككل. بعد هذا التدخُّل أعادت روسيا تأهيل النِّظام ومكَّنَته من استعادة السيطرة على بعض المناطق والمدن التي فقد سيطرته عليها، وأبرز مثال على ذلك مدينة حلب، ومن جانبها كانت القوات الإيرانيَّة تشارك في القتال إلى جانب قوات النِّظام، تحت مظلَّة ما يُسَمَّى «محاربة الإرهاب وتنظيم داعش».

في سوريا تحالفت روسيا مع إيران بحُجَّة مكافحة الإرهاب، وإن كان كل طرف لا يُخفِي أهدافه المتعلقة بالحفاظ على نفوذه في سوريا ودعم وجوده الاستراتيجي في المنطقة، فالروس كان من ضمن أهدافهم فتح ساحة جديدة في الشرق الأوسط لتخفيف وطأة الضغوط والعقوبات التي طالتها على أثر تَدخُّلها في الأزمة الأوكرانية وضمّها شبه جزيرة القرم، فضلًا عن الحفاظ على تمركُز قواتها على السواحل السورية وضمان وجودها الاستراتيجي في المياه الدافئة، في حين وجدت طهران أن التحالف مع روسيا يحقق لها عديدًا من المصالح، فهو من ناحية يعالج لها الوضع العسكري المتأزم على الساحة السورية، ويكسر حِدَّة العزلة الدولية عليها بسبب العقوبات الدولية جَرَّاء برنامجها النووي، ومن ناحية ثالثة يحقِّق لها توازنًا في مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

6- صعود تنظيم داعش الإرهابي: نجحت إيران في توظيف صعود تنظيم داعش الإرهابي في كل من العراق وسوريا لتدعيم تدخُّلها في دول المنطقة، فقد حاولت طهران إقناع الغرب وروسيا بأنها تحارب الإرهاب وأن تدخلها في العراق وسوريا جاء بزعم محاربة تنظيم داعش، ووصل الأمر حدّ التعاون مع القوات الأمريكيَّة في العراق من أجل محاربة داعش. ولاعتبارات تتعلق ببرجماتية السياسة الأمريكيَّة فقد تغاضت واشنطن عن ممارسات إيران وميلشياتها الإرهابية في العراق ضدّ السُّنَّة، تحت غطاء «الإسهام في القضاء على داعش» وتفادِي تعرُّض قواتها لاستهداف التنظيمات الشِّيعيَّة والإيرانيَّة، مِمَّا أعطى لتدخُّلها غطاء من الشرعية والمكانة، في حين تُعَدُّ مسؤولةً بشكل مباشر عن ظهور ونموّ هذه التنظيمات، نتيجة سياستها الطائفية في العراق ووقوفها إلى جانب النِّظام السوري في مواجهة شعبه[4].

ثانيًا: ركائز دور إيران الإقليمي

مثَّلَت سياسة إيران في المنطقة العربية عامل عدم استقرار، فتدخُّلات إيران أسهمت في تزايد مستويات التوتُّر وتصاعد معدَّلات العنف داخل الدول بصورة غير مسبوقة، وقد أدَّى هذا الدور إلى انهيار بعض الدول ودخولها في مربَّع الفشل، مُجمَل هذه الأوضاع أصبحت بفعل هذا الدور تشكِّل تهديدًا كبيرًا للمنطقة ومستقبلها، ويمكن تناول الركائز التي يقوم عليها الدور الإيرانيّ في المنطقة من خلال استعراض العناصر الآتية:

1- تغذية الصراعات الطائفية: انطلق الدور الإيرانيّ من التدخُّل في أزمات المنطقة، سواء في العراق أو سوريا أو اليمن أو لبنان من منظور طائفي، استنادًا إلى دعم فئة وطائفة موالية لطهران ضدّ الفئات الأخرى تحت اسم ما يُعرَف بـ«نصرة المظلوم»، وهو ما زاد حِدَّة الاستقطاب الطائفي بين أبناء هذه الدول. واعتمد هذا التدخُّل على العنف بدرجات مرتفعة، إذ صفَّت الميليشيات الإيرانيَّة، مثل فيلق القدس بقيادة قاسم سليماني، عشرات الآلاف من السُّنَّة في العراق، وقتلت آلافًا من عناصر المعارضة السورية من السُّنَّة، إلى جانب دعم الحوثيين والإسهام في تعقيد الأزمة اليمنية. والواقع أن المنطق الإيرانيّ في التدخُّل خارجيًّا تحت لافتة نصرة المظلومين والمقهورين هو في جوهره نصرة ودعم لفئة بعينها موالية لها سياسيًّا ودينيًّا، على حساب الفئات والطوائف الأخرى، وهو الأمر الذي كرَّس حِدَّة الصراع الداخلي على أُسُس طائفية، وأدخل المجتمعات في دوامة لا نهائية من العنف الذي راح ضحيته مئات آلاف الأشخاص وملايين المهاجرين واللاجئين، ناهيك بتدمير البنية الأساسية ومؤسَّسات الدولة[5].

2- **مبدأ تصدير الثورة ونظام ولاية الفقيه:** يلعب الدين دورًا محوريًّا في توجيه السياسة الخارجية الإيرانيَّة، إذ تسعى إيران استنادًا إلى نظرية ولاية الفقيه لِمَدّ علاقاتها بالجماعات الشِّيعِيَّة المؤمنة بالنظرية الفقهية وما تقتضيه من ولاء ونصرة، وفي الوقت الذي تعمل فيه على نشر المذهب الشِّيعِيّ وتصدير الفكرة لكسب مزيد من الأنصار وحيازة التأثير في عديد من المناطق، توظِّف إيران هذه العوامل سياسيًّا، إذ تصبّ نتائجها في دعم نفوذها الإقليمي وإعادة إحياء إمبراطوريتها الفارسيَّة، وبفضل تلك السياسة أصبحت طهران تسيطر على العملية السياسية في عدد من الدول العربية، وهو ما دفع قائد فيلق القدس قاسم سليماني إلى التصريح بأن طهران باتت تحكم أربع عواصم عربية، يقصد بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، كما وصف نائب مدينة طهران في مجلس الشورى الإيرانيّ التدخُّلات الإقليمية لإيران بقوله إن «ثلاث عواصم عربية أصبحت بيد إيران وتابعة للثورة الإيرانيَّة ، وصنعاء أصبحت العاصمة الرابعة التي في طريقها إلى الالتحاق بالثورة الإيرانيَّة»[6].

أدَّى هذا المنظور الديني المذهبي في توجيه السياسة الخارجية الإيرانيَّة إلى تفاقم وتصاعد أزمات المنطقة واندلاع الصراعات والحروب الأهلية فيها على أُسُس طائفية وعِرقِيَّة، وهو الأمر الذي أوجد البيئة المواتية لنموّ التنظيمات الإرهابية وزيادة عدم الأمن والاستقرار في المنطقة. وانعكس ذلك على مباشرةً على أمن الدول العربية واستقلاليتها وسيادتها.

3- **إضعاف الدول العربية والخليجية:** شكَّل الدور الإيرانيّ الإقليمي المتزايد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي بشكل عامّ والأمن القومي الخليجي بشكل خاصّ، إذ سعت طهران للتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول وعملت على تمزيق مجتمعاتها وإثارة الفرقة وتشجيع التمرُّد. في هذا الإطار تَدخَّلَت إيران في شؤون بعض الدول الخليجية مثل البحرين ودعمت انتفاضة الشِّيعَة فيها وكادت تهدِّد مستقبل الدولة وبقاءها لولا قُوَّات درع الجزيرة بقيادة المملكة العربية السعوديَّة، كما شجَّعَت الشِّيعَة في الخليج على إثارة القلاقل بما يهدِّد استقرار المجتمعات، ولا يخفى دورها في سوريا ولبنان واليمن، هذا الدور الذي أخرج هذه الدول من دائرة التأثير، وبدلًا من وجودها كقوة داعمة للأمن القومي أصبحت مصدرًا لتهديد النِّظام والأمن الإقليميَّين.

تصاعُد دور إيران أصبح خصمًا من رصيد الدول العربية، لا سيما وأنها استفادت من الفراغ الإقليمي الذي تركته إدارة أوباما خلفها بعدما تراجعت المنطقة كأولوية في السياسة

الخارجية الأمريكيَّة، فمدت إيران نفوذها وتخلصت من بعض القيود والعقوبات التي كانت مفروضة عليها، واستفادت من حالة الضعف العامّ التي انتابت العالَم العربي نتيجة انهيار النِّظام الإقليمي وخروج بعض الدول من نطاق التأثير والفاعلية.

4- **تقديم إيران نفسَها كقوة إقليمية شريكة في مكافحة الإرهاب:** نجحت إيران في تقديم نفسها كدولة مواجهة للتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش، في الوقت الذي يُتهم فيه بعض الدول السُّنِّيَّة بدعم هذه التنظيمات من دوائر غربية، وقد ظهرت نتيجة ذلك في التعاون الإيراني مع الولايات المتَّحدة في العراق لمواجهة تنظيم داعش عبر الميليشيات التي تلعب دورًا رئيسيًّا في توجيه سياساتها، كالحشد الشعبي وغيره من التنظيمات الشِّيعِيَّة العاملة في العراق وسوريا واليمن ولبنان. وقد نجحت إيران في ذلك عمليًّا رغم أنها تتحالف مع تنظيم داعش وتسمح بتمدُّده وتوظِّفه لإيجاد مبرِّر لها بوصفها دولة مواجهة مع تنظيماته. فالميليشيات الإيرانيَّة التي تقاتل في سوريا إلى جانب النِّظام لا تستهدف عناصر داعش بل تستهدف بالأساس عناصر المعارضة السورية المسلَّحة مثل الجيش الحُرّ وغيره. كذلك لم يستهدف تنظيم داعش إيران أو ميليشياتها الموجودة في سوريا والعراق، وهو ما يؤكّد العلاقة النفعية بين إيران والتنظيم.

5- **إقامة الهلال الشيعيّ وتعظيم المصالح الاقتصادية:** يتوازى تعظيم المصالح الجيو-سياسية لدى إيران مع بالسعي لإقامة ما تسميه «الهلال الشيعيّ»، مع السيطرة على المقدَّرات الاقتصادية لدول المنطقة، فقد تمكنت إيران من السيطرة على ثروات النِّفْط العراقي، كما تحاول عبر ميليشياتها في العراق وقوات الحشد الشعبي السيطرة على المحافظات السُّنِّيَّة في شمالي وغربي العراق، بخاصَّة الأنبار وصلاح الدين وديالى ونينوى، فضلًا عن محاولات السيطرة على مناطق استراتيجية في سوريا لإقامة ممر برِّي يربط طهران بالبحر المتوسط مرورًا بالعراق وسوريا، لذلك تنتهج طهران سياسة التهجير والتغيير الديموغرافي لبعض المناطق والمدن في سوريا والعراق لفرض هيمنتها وسيطرتها على مناطق واسعة وتغيير هُوِيَّتها وسيطرة الشِّيعَة فيها، وهي سياسية تمثل تهديدًا لوحدة هذه الدول واستقلال قرارها السياسي، بل وتهديدًا للأمن القومي العربي ككل.

ثالثًا: أدوات ومؤسَّسات تنفيذ سياسات إيران الإقليمية

تعمل إيران بدأب على مدّ نفوذها الإقليمي وترسيخ مكانتها على الساحة الدولية، وتعتمد في ذلك على عدد من العناصر، أهمها القُوَّة العسكرية والموقع الجغرافي والعوامل المذهبية وتبنِّي مبدأ تصدير الثورة والتدخُّل في شؤون الدول الأخرى[7]. كذلك تعوِّل في

سبيل تحقيق غاياتها على التحالف مع الحركات والتنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وتوظيفها من أجل خلق قوة توازن داخل الدول وامتلاك أوراق ضغط وقوة لحماية نفوذها ومواجهة أي ضغوط خارجية أخرى[8]. ومن أبرز أدوات إيران في ممارسة دورها التدخُّلي في دول المنطقة ما يأتي:

أ- الحرس الثوري الإيرانيّ: يُعَدّ الحرس الثوري الذراع العسكرية للثورة في إيران وأداتها في تنفيذ أجندتها الخارجية في المنطقة العربية، وقد شرع النِّظام الجديد في إنشاء الحرس الثوري بعد اندلاع الثورة عام 1981 ليكون قوة عسكرية موازية للجيش الإيرانيّ، يناط بها حماية النِّظام بعدما فقد الثقة بولاء الجيش. وتقوم عقيدة الحرس الثوري على مبدأ الولاء والطاعة لولاية الفقيه، مِمَّا يجعله يحمل توجُّهًا آيديولوجيًّا على خلاف الجيوش النِّظامية، ويعمل في الوقت ذاته بمعزل عن مؤسَّسات الدولة والخضوع لها. وفي ما يتعلق بإمكانياته العسكرية فتتراوح أعداده ما بين 150 ألفًا و350 ألف عنصر، وتبلغ ميزانيته 5 مليارات دولار وَفْقًا لميزانية 2015/2014، وهو مزوَّد فأفضل العتاد. ومن بين مهامِّه، إلى جانب حماية النِّظام ومواجهة العناصر المعارضة له، دعم حركات التحرُّر ونصرة الشعوب المضطهدة والمستضعَفة في العالَم[9].

خلال العقود الثلاثة الماضية تَدخَّل الحرس الثوري في أكثر من 12 بلدًا بأشكال مختلفة، وزادت وتيرة التدخُّل بِشِدَّة بعد ما يُعرَف بالربيع العربي وبعد توقيع الاتِّفاق النووي في عام 2015، إذ تَدخَّل الحرس الثوري بشكل مباشر في أربع دول: العراق وسوريا واليمن ولبنان، وأصبح له وجود عسكري مباشر فيها. كذلك يدعم الحرس ويوجِّه قرابة 70 ألفًا من العناصر المقاتلة التابعة والموالية للنظام الإيرانيّ في سوريا، فضلًا عن أن الحرس يتدخَّل في الشؤون الداخلية لِمَا لا يقل عن 8 دول: العراق وسوريا واليمن ولبنان وفلسطين والبحرين ومصر والأردن. وقد تَعدَّدَت صور تدخُّل الحرس الثوري في هذه الدول ما بين تأسيس خلايا تجسُّس تابعة له فيها، وإرسال متفجرات وأسلحة إليها، علاوة على وجود 12 مركزًا تابعًا للحرس الثوري داخل إيران يعملون على تدريب عملاء أجانب من العراق وسوريا واليمن ولبنان وأفغانستان يدينون بالولاء للنظام الإيرانيّ[10].

ينهض الحرس الثوري بجانب مهماته السياسية والعسكرية بدور اقتصادي واسع بوصفه يمتلك عددًا لا بأس به من المؤسَّسات الاقتصادية في إيران، تُسهِم عائداتها في تسديد التكاليف المادية لتدخُّلاته في البلدان الأخرى. فخلال السنوات الخمس الماضية أنفقت طهران أكثر من 100 مليار دولار على تدخُّلاتها الخارجية، وقد صُرِفَت نسبة كبيرة

من هذه الميزانية من المكتب السرِّي الخاصّ لمرشد الثورة على خامنئي، وقد أنفقت معظم هذه الأموال على شراء الأسلحة ودعم النِّظام السوري والميليشيات التابعة لطهران، كما دفعت طهران ما يقارب مليار دولار سنويًّا لتسديد رواتب الميليشيات والقوات المرتبطة بالحرس الثوري، ومنها منتسبو القوات المسلَّحة السورية وكذلك الميليشيات والفصائل الطائفية الشِّيعِيَّة التي يدعمها النِّظام.

ب- فيلق القدس: أُنشئَ فيلق القدس عام 1990 بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانيَّة ليكون ذراع النِّظام الأساسية في تصدير الثورة وبسط الهيمنة، ويضمّ الفيلق نخبة من قادة الحرس الثوري المتمرسين الذين قادوا عمليات خارج إيران. ويُعَدّ فيلق القدس وحدة النخبة والذراع الأساسية للحرس الثوري الإيرانيّ لتصدير الثورة وتنفيذ العمليات في الخارج، وأصبح مع الوقت الذراع السرية لإيران التي تعمل خارج الحدود، ويتزعمه قاسم سليماني، وأبرز مهامِّه تدريب جنود حزب الله في لبنان ودعم الحركات والميليشيات الشِّيعِيَّة المنضوية تحت لواء إيران في العراق وسوريا واليمن وأفغانستان[11]. ويُقَدَّر عدد قوات فيلق قدس بـ18 ألف مقاتل، وتتركز مهمته، حسب وثيقة سنة 1998 لاتِّحاد العلماء الأمريكيّين، في تدريب الجماعات الإرهابية الأصولية الإسلامية[12].

ويمكن القول إن الحرس الثوري الإيرانيّ وفيلق القدس التابع له ينفِّذان أجندة النِّظام الإيرانيّ الخارجية عن طريق العمليات الإرهابية والتخريبية، سواء من خلال كوادره الخاصَّة أو من خلال تأسيس شبكات من المرتزقة الذين يقاتلون في مختلف البلدان، ويُمَوَّلون ماليًّا وعسكريًّا ويدرَّبون داخل معسكرات داخل إيران. وتنفّذ سفارات إيران ومكاتبها الدبلوماسية في الخارج مهام التنسيق والتخطيط مع الحرس الثوري وفيلق القدس في دعم وتمويل أنشطة هذه الجماعات وأنشطتها.

رابعًا: أبعاد التدخُّل الإيراني في الإقليم

تتأثر أربع دول عربية من التدخُّل الإيرانيّ المباشر في شؤونها، وتتأثر دول أخرى بدرجات أقلّ، ويمكن الإشارة إلى طبيعة هذا الدور وحدوده في هذه الدول على النحو التالي:

1- الدور الإيرانيّ في العراق: لا شكّ إن أحد العوامل الرئيسية للمأزق والأزمتين السياسية والأمنية في العراق هو الدور الإيرانيّ السلبي، الذي سيطر بشكل شبه كامل على المعادلة السياسية بعد الانسحاب الأمريكيّ، ولعب دورًا رئيسيًّا في توجيه مساراتها وَفْقًا للمصالح الإيرانيَّة. فبدايةً أسهم التدخُّل الإيرانيّ في العراق في تكريس الطائفية عبر

شبكة التحالفات القوية مع النخبة العراقية الشِّيعِيَّة الحاكمة، في الوقت الذي اضطُهِد فيه السُّنَّة وهُمّشوا ضمن تفاعلات العملية السياسية التي استندت إلى المحاصصة الطائفية، بخاصَّة في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين. كما أسهمت الميليشيات الإيرانيَّة -مثل جيش بدر وفيلق القدس برئاسة قاسم سليماني - من جهة أخرى في تصفية كثير من العناصر السُّنِّيَّة وتهجير عدد كبير منهم من الأحياء السُّنِّيَّة في بغداد، وهي السياسة التي ظهر مردودها في اندلاع الحرب الطائفية خلال عامي 2006 و2007.

وقد أسهم الدور الإيرانيّ ونظام المحاصصة في تهيئة الأجواء لنشوء وتصاعد تنظيم القاعدة ومن بعده تنظيم داعش الإرهابي، الذي لعب على وتر تهميش السُّنَّة وكسب تعاطف كثير من سكان المناطق السُّنِّيَّة، وسيطر على نصف مساحة العراق في الشمال والغرب عام 2014، وأصبح يشكل خطرًا حقيقيًّا يهدِّد وحدة العراق[13].

اعتمدت الحكومة العراقية في إطار حربها على داعش وسعيها لتحرير المدن العراقية من سيطرته -بشكل كبير- على قوات الحشد الشعبي ذات المكوِّن الشِّيعِيّ، لا سيما بعدما تَعرَّض الجيش العراقي لخسائر كبيرة في بداية المعركة، وقد تأكَّدت مكانة الحشد بعدما قنَّنَت الحكومة العراقية أوضاعه باعتباره قوة نظامية. وقد لعبت إيران دورًا رئيسيًّا في تدريب وتجهيز عناصر الحشد عن طريق فيلق القدس الإيرانيّ، وأدَّى ذلك إلى تأكيد مكانة إيران على الساحة العراقية، فضلًا عن إضفاء الطابع الطائفي على المعركة، وهو الأمر الذي قد يضيف مزيدًا من التعقيدات على المشهد العراقي في مرحلة ما بعد داعش.

2- **الدور الإيرانيّ في اليمن:** يُعَدّ الدور الإيرانيّ في الأزمة اليمنية تجسيدًا واضحا لدور إيران الرئيسي في تصاعد حالة عدم الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة، فقد أسهم الدعم الإيرانيّ العسكري والسياسي والمالي للحوثيين في الانقلاب على السُّلْطة الشرعية، وإذكاء الحرب الأهلية، وتقويض أركان الدولة، وتفاقم الأوضاع غير الإنسانية، إذ تَحالَف الحوثيون مع قوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بالاستيلاء على العاصمة صنعاء عام 2015 ونقض الاتِّفاق السياسي المُعلَن وَفْقًا لمُخرَجات الحوار الوطني، وسعى الانقلابيون لفرض سياسة الأمر الواقع. وبنت إيران استراتيجيتها في اليمن على تغيير موازين القوى لصالح الحوثيين، وتحويل اليمن ساحةَ تأثيرٍ إيرانيّ على المصالح الحيوية لدول الخليج، ومصدرًا لتهديد أمنها واستقرارها.

في إطار هذه الاستراتيجية تزوّد إيران الحوثيين بالأسلحة والصواريخ الباليستية، وقد صودرت سفن محمَّلة بالأسلحة الإيرانيَّة للحوثيين أكثر من مرة، على سبيل المثال استند تقرير لجنة العقوبات الخاصَّة بإيران في مجلس الأمن إلى حادثة مصادرة شحنة أسلحة إيرانيَّة عام 2013. ورغم الحظر المفروض على تصدير السلاح إلى أطراف الصراع في اليمن وَفْقًا لقرار مجلس الأمن 2216، تَمَكَّنَت إيران من تهريب الأسلحة إلى اليمن قبل عام 2009 وبعده.

أسهم هذا الدعم الإيرانيّ العسكري والسياسي للحوثيين في الإصرار على تحدّيهم المجتمع الدولي ورفض الحلّ السياسيّ للأزمة اليمنية وَفْقًا للمبادرة الخليجية ومُخرَجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن الدولي 2216، وهو الأمر الذي دفع المملكة العربية السعوديَّة إلى تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والعمل عسكريًّا على إنهاء الانقلاب ودعم قوات الشرعية والرئيس عبد ربه منصور هادي.

بجانب التداعيات الاستراتيجية والسياسية للتدخل الإيرانيّ في اليمن، فإن التكلفة المادِّية والإنسانية لاستمرار الانقلاب تكشف عن عمق الأزمة وأبعادها، فالأوضاع الإنسانية تزداد تفاقُمًا، لا سِيَّما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وقوات المخلوع صالح، إذ تُمارس سياسة الحصار والتجويع على المناطق التي تخضع لقوات الشرعية مثل مدينة تعز، ويُعَدّ انتشار وباء الكوليرا وَجْهًا يعكس حجم المأساة، فضلًا عن انتشار ميليشيات الانقلاب في المناطق المدنية، وهو الأمر الذي يرفع تكلفة الحرب إنسانيًّا، وإجمالًا يمكن القول إن الدعم الإيرانيّ للحوثيين من منظور طائفي قد أدَّى إلى إطالة أمد الأزمة وتفاقُم أبعادها غير الإنسانية، في الوقت الذي مثَّل فيه تهديدًا غير مسبوق لأمن دول الخليج.

3- **الدور الإيراني في سوريا:** شكَّل التدخُّل الإيرانيّ في سوريا عاملًا رئيسيًّا في تَعقُّد الأزمة واستمرارها لأكثر من ست سنوات، إذ دعمت طهران النِّظام السوري ماليًّا وعسكريًّا وسياسيًّا وشاركت قوات إيرانيَّة من الحرس الثوري ومن فيلق القدس في المعارك ضدّ المعارضة السورية المسلَّحة. ويُعَدّ حزب الله اللبناني القُوَّة الشِّيعِيَّة الأهمّ في سوريا بعد الحرس الثوري الإيرانيّ، ويتمتع بعلاقات متينة مع نظام الأسد، ويبلغ إجمالي عدد عناصر حزب الله في أنحاء سوريا نحو 10 آلاف مقاتل. وتأتي الميليشيات الشِّيعِيَّة العراقية المحاربة في سوريا، في المرتبة الثانية من حيث العدد، إذ إن معظم هذه العناصر أتت من محافظات بغداد والنجف والبصرة، ومن أبرز الفصائل الشِّيعِيَّة العراقية المقاتلة في سوريا

حزب الله العراقي، وحركة نجباء العراق، وميليشيات الإمام الحسين، وأسود الله، وكتائب الإمام علي، واتّحاد أصحاب الحقّ، وكتائب أبو الفضل العباس[14].

وقد أدَّى ازدياد النفوذ الإيرانيّ في سوريا إلى فشل الحلّ السياسي، فإيران رفضت مقرَّرات جولات جنيف الست التي تنطلق من أرضية التوافق حول انتقال سياسي حقيقي وَفْقًا لقرار مجلس الأمن الدولي 2254، وراهنت بجانب النِّظام السوري على الحلّ العسكري ومحاولة القضاء على المعارضة السورية بالقُوَّة. ورغم أن إيران شريك أساسي في مسار أستانه التفاوضي إلى جانب روسيا وتركيا -بوصف هذه القوى الضامنة لمراقبة اتِّفاق وقف إطلاق النار المتوصَّل إليه في أستانه في نهاية 2016، وتم تثبيته عبر الآلية الثلاثية في يناير 2017. ورغم التزام المعارضة بهذا الاتِّفاق فإن القوات السورية والقوات الحليفة لها من الحرس الثوري والميليشيات الشِّيعِيَّة لم تلتزم بوقف إطلاق النار طمعًا في مزيد من المكاسب العسكرية والميدانية، وهو الأمر الذي أفشل اتِّفاق الهدنة عمليًّا على الأرض وزاد تَعقُّد الأزمة السورية وصعوبة التوصُّل إلى حلّ سياسي.

4- الدور الإيرانيّ في الخليج: لم تتخلَّ إيران عن مبدأ تصدير الثورة إلى دول الخَلِيج، لكن اختلفت الأساليب باختلاف المراحل التاريخية. في الثمانينيات كانت محاولة أحد أعضاء حزب الدعوة العراقي المدعوم من إيران اغتيال أمير الكويت واحدة من صور التدخُّل الإيراني، وفي مرحلة تالية رأى الرئيس الإيرانيّ هاشمي رفسنجاني أن إنجاز مبدأ تصدير الثورة لن يكون بغير القُوَّة، أما في عهد محمد خاتمي فقد غُلِّف هدف تصدير الثورة بمفاهيم مثل «الحوار» و«حسن الجوار»، وفي عهد الرئيس الإيرانيّ السابق أحمدي نجاد روّجت إيران لنموذجها تحت شعار «حماية المستضعَفين في الأرض»، وفي أعقاب تولِّي الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني السُّلْطة أضحى التدخُّل الإيرانيّ في شؤون دول الجوار كالعراق واليمن وسوريا ولبنان والبحرين مُعلَنًا[15].

تَعدَّدَت أدوات التدخُّل الإيرانيّ في الشؤون الداخلية لدول الخليج، فقد تَدخَّلَت عبر أذرعها العسكرية (الحرس الثوري وفيلق القدس) في عديد من الدول الخليجية بهدف إثارة القلاقل وتقويض الاستقرار. من ضمن هذه الأذرع أسَّس النِّظام الإيرانيّ في عام 1984 ما يُعرَف بـ«حزب الله الخليجي» بقيادة عميد الحرس الثوري محمد مصطفى النجار، بهدف التدخُّل في شؤون الدول الخليجية المجاورة.

وبعد تأسيس فيلق القدس عام 1990 أصبح حزب الله الخليجي برئاسة عميد الحرس الثوري أحمد شريفي مسؤولًا عن مهمَّة تصدير الإرهاب إلى دول الخليج وزعزعة

الاستقرار فيها، وقد لعب شريفي دورًا نشطًا في الصراع الداخلي في البحرين عام 1993، ومنذ عام 2014 أصبح عميد الحرس أميريان المسؤول الأول في فيلق القدس عن الشؤون في اليمن وشبه الجزيرة العربية. كما تَوَلَّى الفيلق السادس لقوة القدس مسؤولية التدخُّل في الشؤون الداخلية في دول الخليج.

وقد تَجَسَّد التدخُّل الإيراني بشكل كبير في حالة مملكة البحرين، في أعقاب الأزمة التي اندلعت في البلاد في فبراير 2011، إذ اتخذ النِّظام الإيرانيّ إجراءات واسعة للتدخُّل وخلق الأزمات، وأشار المرشد الأعلى علي خامنئي إلى البحرين في 17 خطابًا له في الفترة ما بين 13 مارس 2011 و3 يونيو 2012، وادَّعَى أن التدخُّل في البحرين من حقّ نظام ولاية الفقيه.[16]

واتَّخذ النِّظام الإيرانيّ عديدًا من الإجراءات للتدخل في شؤون البحرين، منها: قرار مجلس الأمن الأعلى بقيام فيلق القدس بتكليف قوات حزب اللّٰه اللبنانية بالعمل والتحرُّك تحت غطاء العلاقات التجارية والعائلية لمساندة الشِّيعَة في البحرين. وحرَّضت إيران الدكتور راشد الراشد (أحد قادة العمل الإسلامي في البحرين) للدعوة إلى الإطاحة بحكومة البحرين، وأتاحت له منبرًا إعلاميًّا على قناة «العالم» للتحريض ضدّ حكومة البحرين. كما استخدم النِّظام الإيرانيّ قوات فيلق القدس في العراق لدعم الجماعات التابعة للنظام الإيرانيّ في البحرين. وفي أواخر 2014 أرسلت قوات فيلق القدس في بغداد أسلحة ومتفجرات إلى البحرين وإنشاء عديد من الشبكات، وكشفت قوات الأمن البحرينية عن واحدة من تلك الخلايا في 30 سبتمبر 2015، واكتُشف مصنع لإنتاج القنابل في حي النويدرات السكني الذي يقع جنوبيّ العاصمة المنامة. وفي 20 يونيو 2016 هدّد قاسم سليماني في بيان علنيّ حكومة البحرين بالكفاح المسلَّح، وحذَّر من أنه إذا تجاوزت البحرين الخطّ الأحمر الذي رسمه النِّظام الإيرانيّ فسيشعل ذلك النار في البحرين وجميع أنحاء المنطقة[17].

كذلك اعتقلت السلطات البحرينية في 22 يوليو 2016 خمسة أشخاص يُشتبه في أن لهم صلات مع إيران حاولوا زرع القنابل، وأشارت إلى أن هؤلاء الأفراد تَلَقَّوا تدريبًا عسكريًّا لدى الحرس الثوري الإيرانيّ ومراكز حزب اللّٰه في العراق، وكانوا يخطِّطون لوضع متفجرات في أماكن مختلفة من مملكة البحرين[18].

أما في ما يتعلق بالتدخُّل الإيرانيّ في شؤون المملكة العربية السعوديَّة فقد برز بشكل كبير منذ اندلاع الثورة في إيران عام 1979، إذ نفّذ النِّظام الإيرانيّ عديدًا من العمليات

الإرهابية داخل المملكة، فقد كان أحمد شريفي مسؤول فيلق القدس قائد العملية الإرهابية على أبراج الخبر في المملكة العربية السعوديَّة عام 1996 التي أدَّت إلى مقتل 19 جنديًّا أمريكيًّا وإصابة 400 شخص آخر. كما حاول النِّظام الإيرانيّ عبر الحرس الثوري مد العلاقات مع بعض السكان الشِّيعَة في جنوب السعوديَّة وتحريضهم ضدّ بلادهم. وفي سبتمبر 2011 اعتقلت الحكومة الأمريكيَّة إيرانيًّا يحمل اسم منصور أرباب سير بتهمة محاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن ووزير الخارجية الحالي عادل الجبير. وفي يناير 2016 هاجمت قوة من الحرس الثوري وقوات الباسيج السفارة السعوديَّة في طهران، وكانت بناء على تعليمات مباشرة من المرشد علي خامنئي، رغم نفي النِّظام الإيرانيّ مسؤوليته عن تلك الحادثة.

وفي دولة الإمارات العربية المتَّحدة نفّذ الفيلق السادس التابع لقوة القدس عديدًا من العمليات، ففي أبريل 2016 أُلقِيَ القبض على بعض جواسيس الحرس الثوري الإيرانيّ في الإمارات وحوكموا، وأدانت المحكمة العليا أربعة أشخاص بتهمة التجسُّس لصالح إيران وحزب اللّه[19]. وقد دفعت أنشطة إيران التخريبية وحزب اللّه اللبناني دول الخليج العربية في 2 مارس 2016 إلى إدراج حزب اللّه في قائمة المنظَّمات الإرهابية.

وفي دولة الكويت قُبض على أعضاء الخلية المعروفة باسم «العبدلي» وحاكمتهم الحكومة الكويتية في يناير 2015، وأظهرت التحقيقات أن عددًا من الدبلوماسيين الإيرانيّين في السفارة الإيرانيَّة بالكويت شاركوا في دعم هذه الخلية من خلال التدريب والمساعدات المالية والتنسيق بين أعضاء الخلية.[20]

وشنّ الحرس الثوري عمليات أيضًا ضدّ دولة قطر، ففي 2 يناير 2016 خطفت قوات الحرس الثوري وفيلق القدس عددًا من المواطنين القطريين في العراق، بالتعاون مع الجماعات الشِّيعِيَّة من حركة النجباء وحركة عصائب أهل الحقّ، التي تعمل تحت سيطرة وقيادة فيلق القدس، وبالتنسيق مع المسؤولين الأمنيين في محافظة المثنى العراقية.[21]

خامسًا: قِمَّة الرِّياض ومواجهة الخطر الإيراني

جاءت القِمَّة الإسلامية الأمريكيَّة التي عُقدت في الرياض يوم 21 مايو 2017 لتمثِّل نقطة تحوُّل مهمَّة في رسم ملامح سياسة إقليمية جديدة قد تضع تحدِّيات رئيسية أمام إيران وتطلُّعاتها الإقليمية، وذلك بعدما ارتكزت سياسات المواجهة الخليجية في مقابل السياسات العدائية الإيرانيَّة التي تهدِّد استقرار دول الخليج ودول المنطقة، على عدد من المبادئ والسياسات التقليدية، يمكن تناول أهمِّها على النحو التالي:

المبدأ الأول: رفض سياسة التوسُّع والتهديد: ترفض الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعوديَّة السياسة الإيرانيَّة تجَاه منطقة الخليج العربي منذ اندلاع الثورة في إيران عام 1979 بقيادة الخميني، التي قامت على فلسفة تصدير الثورة الإيرانيَّة والتدخُّل في شؤون الدول الأخرى وزعزعة أمنها واستقرارها. وترفض هذه الدول محاولات إيران تعظيمَ دورها الإقليمي على حساب الدول العربية والعمل على امتلاك القُوَّة العسكرية والنووية من أجل فرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، إذ طوَّرَت برنامجها النووي، وبرنامجها لتطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، إضافة إلى استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وترفض هذه الدول سعى إيران لفرض سيطرتها وهيمنتها على بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن لحصار الدول الخليجية من الشمال والجنوب وإحياء الإمبراطورية الفارسيَّة، وذلك بوصف تلك السياسة تمثِّل تهديدًا مصيريًّا للأمن الخليجي والعربي.

المبدأ الثاني: رفض عدم انتقال إيران من مرحلة الثورة ومبدأ تصديرها إلى مرحلة الدولة التي تلتزم فيها بعدم التدخُّل في شؤون الدول العربية واحترام سيادتها. وترى الدول الخليجية إنه إذا كان من حقّ النِّظام الإيراني أن يسعى لتعظيم مصالحه ودوره الإقليمي، فليس من حقِّه أن يكون ذلك على حساب الدور العربي واستغلال حالة السيولة التي يعيشها العالَم العربي حاليًّا في عديد من دوله، فالدول العربية تعترف بحقّ إيران في تطوير قدراتها النووية السلمية، لكنها تتحفَّظ على امتلاكها قدرات عسكرية تشكِّل تهديدًا واضحًا لأمن واستقرار المنطقة، كما توجد تحفُّظات ومخاوف عربية مشروعة من تنامى الدور الإيراني السلبي في المنطقة بعد توقيع اتِّفاقها النووي مع الغرب، وسعيها لتوظيف هذا الاتِّفاق لزيادة قدراتها المالية والعسكرية في إطار مساعيها لبسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة.

المبدأ الثالث: التمييز بين النِّظام والشعب الإيرانيّ: تميِّز الدول الخليجية بين الشعب الإيرانيّ وضرورة احترامه وأهمِّيَّة إقامة علاقات تعايش سلمي معه، والنِّظام الإيرانيّ الذي يحكمه الملالي وَفْقًا لنظرية ولاية الفقيه ومبدأ تصدير الثورة، وارتكاز سياسته الخارجية على البعد الآيديولوجي واعتناق مبدأ التَّقيَّة، إذ توجد فجوة كبيرة بين أقوال النِّظام الإيرانيّ الذي يزعم رغبته في التعايش والتعاون وحسن الجوار واحترام سيادة واستقلال الدول الخليجية، وأفعاله على الأرض التي تقوم على دعم الإرهاب وزعزعة استقرار بعض الدول الخليجية. لذلك فإن الموقف الخليجي تجَاه إيران يقوم على ضرورة التزامها بسياسة

حسن الجوار واحترام مبادئ القانون الدولي وعدم التدخُّل في شؤونها الداخلية والكفّ عن دعم التنظيمات الإرهابية الحليفة لها، وأن تكون العلاقات مبنية على الاحترام المتبادَل والتعايش المشترك. لذلك ما تقوم بها الدول الخليجية هو ردّ فعل على الممارسات العدوانية الإيرانيَّة ودفاع عن مصالحها وأمنها القومي.

لا شك أن قمَّة الرياض فتحت الطريق إلى مواجهة جديدة من نوع خاصّ، وتتجلَّى ملامح هذا التغيير في المخرجات التي أفرزتها هذه القِمَّة، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1- **اتِّهام إيران بالمسؤولية عن حالة عدم الاستقرار الإقليمي:** لا شكّ نجحَت المملكة العربية السعوديَّة في حشد وتعبئة دول العالَمَين العربي والإسلامي، فضلًا عن الولايات المتَّحدة، القطب الرئيسي في النِّظام الدولي، التي تمتلك القُوَّة الشاملة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ضدّ السياسة الإيرانيَّة، فأجمع عديد من قادة هذه الدول على اعتبار إيران سببًا رئيسيًّا لحالة عدم الاستقرار الإقليمي نتيجة تدخُّلاتها في أزمات المنطقة مِن مَنطق يعتمد نشر الفوضى وسيلةً لتدعيم النفوذ. وفي هذا الصدد قال ترامب أمام القِمَّة: «إن إيران أشعلت إيران النزاعات الطائفية، وهي مسؤولة عن زعزعة الاستقرار في لبنان والعراق واليمن وسوريا»[22].

2- **اتِّهام إيران برعاية الإرهاب في المنطقة والعالَم:** فقد وصف العاهل السعودى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إيران بأنها رأس حربة للإرهاب في المنطقة، واعتبرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب راعية الإرهاب في العالَم، وركَّز ترامب بشكل رئيسي على إيران باعتبارها المهدِّد المباشر للأمن والسلم الدوليَّين والإقليميَّين ومنبع الإرهاب في العالَم منذ الثورة الخمينية، وهي الهدف المشترك الذي ينبغي أن تتوحَّد الجهود لمواجهته، وهو ما قد يمهِّد الطريق لفرض عزلة على إيران[23].

كذلك كشفت القِمَّة عن زيف ادِّعاءات النِّظام الإيرانيّ بأنه يحارب الإرهاب، وتأكيد أن هذا النِّظام هو مَن يدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، وأنه لا فرق بين مَن يُسَمَّون «المعتدلين» ومَن يُسَمَّون «المحافظين» في إيران، لأن المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي ومعه رجال الدين الملالي هم مَن يتحكَّم في السياسة الخارجية، والحرس الثوري الإيرانيّ هو الذي يسيطر على مقاليد الأمور في البلاد، والسياسة الخارجية الإيرانيَّة على الأرض والتي تقوم على تدخل إيران سلبيًّا في أزمات وشؤون المنطقة من خلال تجنيد وتسليح وتدريب الإرهابيين تكاد تكون منفصلة عن ادِّعاءات حسن روحاني الذي أُعِيدَ انتخابه

والذي يدَّعِي الانفتاح والاعتدال، بل إن ولايته الأولى شهدت تصاعد دور إيران بصورة غير مسبوقة وتدخُّلها في تقويض استقرار عديد من دول المنطقة.

3- **تصنيف الميليشيات الشِّيعيَّة تنظيمات إرهابية:** في إطار تأكيد القِمَّة المواجهةَ الشاملة لكل التنظيمات الإرهابية في المنطقة والعالَم، أُكِّدَ فيها أن الإرهاب لا تمثِّله فقط التنظيمات السُّنِّيَّة المتشددة مثل القاعدة وداعش، بل أيضًا التنظيمات الشِّيعيَّة المتطرفة مثل الحرس الثوري الإيرانيّ وفيلق القدس والتنظيمات الموالية لإيران مثل جيش بدر في العراق وحركات النجباء وعصائب أهل الحقّ والحوثيين في اليمن وحزب الله اللبناني. هنا يمكن القول إن القِمَّة أسهمت في تفنيد المزاعم الإيرانيَّة بأنها تحارب الإرهاب السُّنِّي الذي توظِّفه لبسط نفوذها وتوسيع دورها في المنطقة.

4- **توحيد وجهات النظر العربية في مواجهة إيران:** نجحت المملكة العربية السعوديَّة عبر قِمَّة الرِّياض في تعزيز الشراكة الخليجية-العربية وتوحيد الجهود تِجَاه الدور الإيرانيّ، وتمكنت من بناء شراكة خاصَّة مع مصر في هذا السياق تأكَّدت ملامحها بعد قمَّة الرياض بين الملك سلمان والرئيس السيسي في أبريل 2017، إذ تقاربت وجهات النظر بين القيادتين وأعادت مصر حساباتها وتفكيرها بشأن الخطر الإيرانيّ، لا من منظور ومدخل أمن الخليج فقط، بل من منظور ومدخل خطورة إيران على الأمن القومي العربي كله وعلى مجال ودائرة النفوذ المصري ودور مصر في الإقليم العربي[24].

5- **تشكيل تحالُف إقليمي ودولي واسع لمواجهة إيران:** نجحت قِمَّة الرِّياض في إعادة هندسة التحالفات السياسية الإقليمية وإعادة ترتيب الأوراق، بإيجاد تحالف عربي-إسلامي-أمريكيّ قادر على موازنة وتحجيم التحالف الروسيّ-الإيرانيّ، هذا التحالف الجديد قد يكون حال تفعيله عاملًا مساعدًا في حلّ الأزمات السياسية والصراعات في العراق وسوريا واليمن، كما أدَّت القِمَّة إلى تغيير الرؤية الأمريكيَّة الضبابية التي اتَّسَمَت بها حملة ترامب الانتخابية عندما أكَّد عزمه على مواجهة الإرهاب الإسلامي، وبدا فيها خلط بين الإسلام والإرهاب. فبعد القِمَّة أصبحت الإدارة الأمريكيَّة أكثر واقعية بانتهاج سياسة تفصل بين الإسلام المعتدل الذي يمثِّله مليار وستمئة مليون شخص، والتنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وغيرها التي لا يزيد عددها على عشرات آلاف الأشخاص الذين لا يمثِّلون الإسلام، بل يستخدمونه أداةً لتحقيق مصالحهم وأهدافهم السياسية، وأجندات دول مثل إيران تسعى للهيمنة والسيطرة على المنطقة[25].

6- تعزيز الدور الإقليمي للسعوديَّة في مواجهة تَمَدُّد إيران: جاءت قِمَّة الرِّياض وما نتج عنها من اتِّفاقيات وسياسات وتحالفات لتضع المملكة العربية السعوديَّة قائدًا للتفاعلات الإقليمية وموجِّهًا لها، في الوقت الذي تحددت فيه طبيعة الصراع وحدوده وأطرافه، إذ تقف المملكة على مقدِّمة تحالف إقليمي واسع يسعى لمواجهة الإرهاب ودعم الاستقرار، والحَدّ من نفوذ إيران والتعاطي بجدية عسكريًّا وسياسيًّا وأمنيًّا وفكريًّا مع تداعيات سياسات إيران الإقليمية وميليشياتها المنتشرة في دول المنطقة.

وفي إطار متطلبات هذا الدور السعودي الذي دُشّن خلال المرحلة التي تلت ما يُعرَف بالربيع العربي، وتأكَّد بهذه القِمَّة التي ما كان ليُكتَب لها النجاح لولا مركزية السعوديَّة ودورها على المستويين العربي والإسلامي، بل وعلى المستوى الدولي، فقد عملت المملكة على تعزيز قدراتها العسكرية عبر توقيع عدة اتِّفاقيات عسكرية مع الولايات المتَّحدة بمقدار 110 مليارات دولار ستصل إلى 300 مليار دولار خلال عشر سنوات، من بينها إقامة مصنع لتجميع طائرات الهليكوبتر في السعوديَّة من نوع «بلاك هوك»، والموافقة على تزويد السعوديَّة بصفقة قنابل موجَّهة بمليار دولار.

كذلك أسهمت المملكة على المستوى الاستراتيجي في إعادة التحالف التقليدي بين دول الخليج والولايات المتَّحدة، وهو ما يصبّ في صالح هذه الدول في مواجهة إيران. وقد أكَّد ترامب في كلمته أمام القِمَّة دعم المملكة في معركتها في اليمن بقوله: «السعوديَّة والتحالف الإقليمي قاموا بعمل كبير ضدّ المتمردين في اليمن، واتِّفاقات التعاون العسكري ستساعد الجيش السعوديّ علي لعب دور أكبر». وفي العراق التقت المصالح السعوديَّة والأمريكيَّة، إذ انطلقت الاستراتيجية السعوديَّة الجديدة على جذب العراق إلى ساحته العربية بعد زيارة وزير الخارجية عادل الجبير للعراق في أبريل 2017، كما غيَّرَت الولايات المتَّحدة استراتيجيتها في العراق للعمل على وقف تَمَدُّد النفوذ الإيرانيّ في العراق، وذلك عبر تعزيز وجودها العسكري هناك ومشاركتها في معركة الموصل ضدّ تنظيم داعش، ومنع أي إجراءات لإحداث تغيير ديموغرافي على أسس طائفية[26].

أما على المستوى الاقتصادي، فبجانب النقلة المهمَّة المتوقَّعة مع تنفيذ للسياسات الاقتصادية التي تتبناها المملكة على الصعيد الوطني، فإن المملكة خلال زيارة ترامب دشَّنَت شراكة اقتصادية ضخمة بين السعوديَّة والولايات المتَّحدة عبر استثمارات مشتركة تزيد على 400 مليار دولار، تُسهِم بشكل أساسي في جلب وتوطين التكنولوجيا والاستثمارات الأمريكيَّة إلى السعوديَّة بما يسهم في توفير فرص العمل ويفتح آفاقًا

جديدة أمام الاقتصاد السعوديّ، فضلًا عن تعزيز العلاقة والتحالف بين الطرفين.

إجمالًا يمكن القول إن القِمَّة جعلت السعوديَّة نقطة ارتكاز في التفاعلات السياسية في المنطقة، وهو ما قد يؤهِّلها للعب دور رئيسي في النِّظام الإقليمي في الفترة المقبلة في مواجهة التغلغل الإيرانيّ.

7- تغير السياسة الأمريكيَّة تجَاه إيران بعد قِمَّة الرِّياض: شكَّلَت قِمَّة الرِّياض عاملًا مُهِمًّا في تغيُّر السياسة الأمريكيَّة تجَاه إيران في عهد إدارة الرئيس ترامب، وذلك عبر سياسات متباينة مع سياسات الإدارة السابقة، بحيث استُعِيدَ العمل باستراتيجية الركائز «PILLARS» القائمة على تعزيز العلاقة مع الحلفاء العرب والحَدّ من تقدُّم إيران في المنطقة مع تحجيم برنامجها النووي[27].

كانت قِمَّة الرِّياض انعكاسًا لهذا التوجُّه الأمريكي الجديد، إذ انتقدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سياسة إدارة أوباما تجَاه إيران، بخاصَّة في العراق، إذ أدَّت إلى تغلغل النفوذ الإيراني والسيطرة على ثرواته النِّفْطية، وشرعت الولايات المتّحدة الأمريكيَّة في تأمين وجود عسكري لها على الأراضي العراقية، لتصحيح ما تعتبره إدارة دونالد ترامب خطأً بالانسحاب من هذا البلد وتسليمه لإيران بعد صرف تريليونات من الدولارات على غزوه، وقد مثَّلَت الحرب على تنظيم داعش فرصة مواتية لتأمين تلك العودة العسكرية[28].

كذلك رفضت إدارة ترامب اتِّفاق البرنامج النووي الإيرانيّ واعتبرَته سيِّئًا بالنسبة إلى المصالح الأمريكيَّة. وتَعَهَّد ترامب خلال حملته الانتخابية بإلغاء الاتِّفاق، لكنْ تحت وطأة صعوبة تنفيذ وعده في ظلّ الضغوط الدولية وقرار مجلس الأمن الدولي حول الاتِّفاق ومعارضة الدول الكبرى الأخرى، عدَّل ترامب موقفه وتَبَنَّى فكرة مراجعة الاتِّفاق والوصول إلى اتِّفاق بديل بشروط أفضل تحقِّق مصالح الولايات المتَّحدة، لا سيما في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية وتمكين الشركات الأمريكيَّة من دخول السوق الإيرانيَّة، بعدما أدَّى الاتِّفاق النووي إلى تمكين الشركات الروسيَّة والأوروبيَّة من الاستثمار في السوق الإيرانيَّة.

في الوقت ذاته تصاعدت نبرة الخطاب السياسي والدبلوماسي لإدارة ترامب تجَاه طهران، فاتهمها صراحةً بأنها راعي الإرهاب في المنطقة، وأن تدخُّلها في أزمات المنطقة العربية وشؤونها ودعمها للتنظيمات الإرهابية أدَّى إلى مزيد من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.

سادسًا: مستقبل دور إيران الإقليمي

إذا كان للحضور الأمريكي في قِمَّة الرِّياض تداعياته وانعكاساته غير المطمْئِنة لإيران، فإن خيارات الولايات المتَّحدة في التعامل مع إيران بعد القِمَّة سيُعَدّ الاختبارَ الحقيقيَّ لنجاحها.

في محاولة الإجابة عن سؤال المستقبَل في ما يتعلق بالخيارات الأمريكيَّة تجَاه إيران، فإنه من البداية يجب الإشارة إلى صعوبة تَبَنِّي الولايات المتَّحدة أي خيارات حَدِّية تجَاه إيران لا سيما في ظل المعطيات الراهنة على الساحة الإقليمية المضطربة بالأساس، أو الساحة الدولية بعد الاتِّفاق النووي، أو على مستويات صنع القرار في الولايات المتَّحدة ما بعد ترامب، لكن تظل الخيارات مفتوحة في إطار أي صراع ما لم يُتوصَّل فيه إلى تسوية فعلية، ومن هنا يمكن الحديث عن السيناريوهات الأمريكيَّة المتاحة وأهمِّيَّة كل منها، وذلك على النحو التالي:

1- **خيار المواجهة الشاملة:** يظَلُّ هذا الخيار مُستبعَدًا في المدى المنظور أمريكيًّا، كما أنه لا يمثل الخيار الأمثل للمملكة العربية السعوديَّة وحلفائها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها التكلفة العالية التي قد يدفعها كل الأطراف إذا ما حدثت أي مواجهة، لا سيما إذا كانت ذات طابع عسكري. وثانيها هو التهديدات التي قد تطال المصالح الأمريكيَّة ومصالح دول المنطقة باعتبارها أهدافًا قريبة من إيران. وثالثها أن تاريخ العلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة منذ الثورة الإيرانية وخلال الإدارات الأمريكيَّة المختلفة، يشير إلى أنه على الرغم من أن العداء الدبلوماسي والتصريحات العدائية هي الجانب المُعلَن في العلاقات، فإن بينهما في الخفاء علاقات قوية ومستويات عالية من التعاون والتنسيق في عديد من القضايا والأزمات، إذ تعاونت الدولتان في الحرب في أفغانستان وإسقاط حركة طالبان، كذلك التنسيق بينهما في غزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، وهناك أيضًا تعاون في قضايا الطاقة في منطقة بحر قزوين، ومِن ثَمَّ ستظل العلاقات بين البلدين في حالة من اللا تطبيع واللا عداء، وَفْقًا للغة المصالح التي تفرض قيودًا على درجة التصعيد[29].

2- **خيار تطبيع العلاقات:** وهو خيار مُستَبْعَد بالنسبة إلى الولايات المتَّحدة وحلفائها الإقليميين، فما زالت الولايات المتَّحدة ودول المنطقة، لا سيما دول الخليج، تنظر إلى إيران كدولة مارقة تعمل خارج إطار النِّظام الإقليمي والدولي وقواعدهما، كما أنها ما زالت تعمل على تطوير قدراتها النووية والعسكرية وتهدِّد أمن جيرانها، كما تسهم سياساتها الإقليمية في الإضرار بمصالح الولايات المتَّحدة وحلفائها، فضلًا عن أن هذا الخيار قد يضع علاقة

الولايات المتَّحدة مع حلفائها الخليجيين في مأزق، ومن جهة مقابِلة يهيمن على القرار السياسي في إيران القوى المتشددة والمؤسَّسات العسكرية التي لديها مصلحة في استمرار عملية التصعيد مع الولايات المتَّحدة ودول الخليج، بوصفه مبرِّرًا لتَحَكُّمها في السياسات الداخلية والخارجية.

3- **خيار ممارسة الضغوط ومحاولة الاحتواء:** وهو الخيار الذي يبدو الأقرب إلى الواقع الذي جرى التركيز عليه في قِمَّة الرِّياض، ويتعزز هذا الخيار بملاحظة تَحَوُّل سياسة إدارة ترامب باتجاه الضغط على إيران، لا سيما في ما يتعلق بوجودها الإقليمي في مناطق الأزمات، إذ اتخذت إدارة ترامب سياسة أكثر تشدُّدًا تِجَاه النِّظام السوري حليف إيران الرئيسي بعد استخدامه السلاح الكيماوي في خان شيخون، وضربت قاعدة الشعيرات الجوية، كما قصفت الولايات المتَّحدة قافلة أسلحة تابعة لإيران قرب قاعدة التنف الجوية جنوبيّ سوريا، مِمَّا مثَّل رسالة قوية إلى إيران وعودة أمريكيَّة للعب دور موازن للدورين الروسيّ والإيرانيّ. وفي الأزمة العراقية عزَّزَت الولايات المتَّحدة وجودها العسكري وشاركت في معركة تحرير الموصل من قبضة داعش، ولا شك في أن العودة العسكرية الأمريكيَّة إلى العراق ستكون خصمًا من الدور الإيرانيّ.

ويتعزز هذا الخيار كذلك بعدما انتهجت الولايات المتَّحدة سياسة المواجهة والحَزْم تِجَاه تطوير إيران سياستها الدفاعية، فبعد أن اختبرت طهران صاروخها الباليستي في أبريل 2017 انتقدت الإدارة الأمريكيَّة بشِدَّة هذه التجربةَ وطالبت بعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي للرَّدِّ على التجربة الإيرانيَّة، وفرضَت مزيدًا من العقوبات عليها لانتهاكها قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة بشأن برامجها الصاروخية ودعمها للإرهاب.

كذلك تضغط الولايات المتَّحدة على روسيا لتخفيف الوجود الإيرانيّ العسكري السياسي في سوريا، بما فيه انتشار قوات حزب الله، وبذلك تحقِّق واشنطن هدفين: أولهما توجيه ضربة قاصمة إلى النفوذ الإيرانيّ الإقليمي، وثانيهما تأمين حليفتها إسرائيل من أي خطر جديد على الحدود مع سوريا، بالإضافة إلى تحجيم دور حزب الله[30].

وفي سياق عملية الاحتواء رغم سلوك ترامب العدائي تِجَاه إيران ورغم سياساته التي أعادت إلى الواجهة سيناريو العقوبات والضغط والعزلة، فإن الولايات المتَّحدة والغرب بصفة عامَّة ما زالوا يعوِّلون على المكاسب المتوقَّعة بعد إبرام الاتِّفاق النووي، ومدى قدرة إدماج إيران في الاقتصاد العالَمي على تحقيق نتائج سياسية تطال طبيعة النِّظام وتوجُّهاته المتشددة، لهذا لم تُلغِ الولايات المتَّحدة الاتِّفاق النووي كما وعد ترامب في حملته

الانتخابية، فضلًا عن أن سياسة رفع العقوبات المرتبطة بالاتِّفاق ما زالت سارية، كما أن بين البلدين شراكات اقتصادية وصفقات تجارية تعكس هذا التوجُّه وتدعمه.

ويتعزز هذا الاتجاه من ناحية دول الخليج وحلفائها في ظلّ المبادئ التي تنطلق منها سياسة المملكة وحلفائها تِجَاه إيران، والتي تستهدف ممارسة ضغوط على إيران بغرض تعديل سلوكها، والعمل على احتواء سياساتها المهددة للأمن والاستقرار الإقليميَّين.

قائمة المراجـع والهوامـش

(1) محمد السعيد إدريس: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسَّسة الأهرام، 2001، ص59.
(2) ممدوح بريك الجازي: النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحوُّلات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص67.
(3) أحمد سيد أحمد: ما بعد اتفاق إيران النووي، جريدة الأهرام، 15 يوليو 2015: http://cutt.us/zMiqa
(4) رانيا مكرم: التمدُّد ومستقبل الدور الإقليمي لطهران، جريدة الأهرام، 14 أبريل 2015: http://cutt.us/cDpT4
(5) أحمد سيد أحمد: الدور الإيراني السلبي في القضايا العربية، جريدة الأهرام 20 أبريل 2016: http://cutt.us/3EPGj
(6) مسؤول إيراني: صنعاء رابع عاصمة عربية تابعة لنا، 22 سبتمبر 2014، عربي 21: http://cutt.us/egnh5
(7) أشرف محمد كشك: دول الخَليج وإيران، قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، الصادرة عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيَرانية، العدد الأول، الرياض ديسمبر، 2016، ص10.
(8) نصر محمد علي: الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية 8 ديسمبر2015: http://mcsr.net/news101
(9) معتصم صديق عبد الله: المؤسسات العسكرية بين الثقة والتهميش، مقارنة بين وضع الحرس الثوري والجيش في بنية النظام الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية الصادرة عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد الأول، الرياض، ديسمبر 2016، ص138.
(10) دراسة مشتركة لكل من الجمعية الأوروبية لحرية العراق واللجنة الدولية للبحث عن العدالة: «الدور المخرّب لفيلق الحرس الثوري الإيراني في الشرق الأوسط»، مارس 2017، ص2-3.
(11) معتصم صديق عبد الله: مرجع سابق، ص140.
(12) عدنان هاشم: فيلق القدس.. ميليشيا إرهابية خارج إيران، مجلة البيان، 24 أكتوبر2016: http://cutt.us/dZici
(13) أحمد سيد أحمد: المحاصصة الطائفية والإرهاب يعصفان بالعراق، جريدة الأهرام، 4 مايو2016: http://cutt.us/w8Prn
(14) حسين طلال: الحرس الثوري وتجنيد اللاجئين خارج الحدود، مجلة البيان، 23 مارس 2017: http://cutt.us/lqj4e
(15) أشرف محمد كشك: العلاقات الخليجية-الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل، المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 2014، ص16.
(16) السياسة الكويتيه: قيادة الحرس الثوري الإيراني زودت الحوثيين بصواريخ "سكود" وأمرتها بقصف مكة المكرمة، 13 أبريل 2017: http://cutt.us/pWhfd
(17) عهد فاضل: الإرهابي قاسم سليماني يهدّد البحرين بعنف مسلّح!، موقع العربية نت، 20 يونيو 2016: http://cutt.us/JHRhV
(18) دراسة مشتركة لكل من الجمعية الأوروبية لحرية العرأق واللجنة الدولية للبحث عن العدالة: مرجع سبق ذكره، ص37.
(19) المرجع السابق، ص27.
(20) إرم نيوز: الكويت تنتقد بيان السفارة الإيرانية المتعلق بقضية "خلية العبدلي"، 3 سبتمبر 2015: https://goo.gl/8vJU8o
(21) السياسة الكويتية: قيادة الحرس الثوري الإيراني زودت الحوثيين بصواريخ "سكود" وأمرتها بقصف مكة المكرمة، دراسة أعدتها الجمعية الأوروبية لحرية العراق واللجنة الدولية للبحث عن العدالة كشفت فيها خفايا المشروع التوسعي الفارسي، 12 أبريل 2017: http://cutt.us/8f5aJ
(22) خطاب الرئيس ترامب أمام القمة الإسلامية، جريدة الأهرام المصرية، 22 مايو 2017.
(23) هالة مصطفى، ناتو عربي، جريدة الأهرام، 3 يونيو2017: http://cutt.us/pV3m4
(24) معتز سلامة: القاهرة والرياض: مدخل للتأسيس لـ«عقيدة سياسية» والتخطيط الاستراتيجي للعلاقات، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، مؤسَّسة الأهرام، 26 أكتوبر2017: http://cutt.us/nXLTI
(25) سايمون هندرسون: اللقاء العربي: ماذا يمكن أن يحقّق ترامب في الرياض، معهد واشنطن، 17مايو 2017: http://cutt.us/FgezX
(26) صافيناز محمد أحمد، العلاقات السعودية العراقية.. دلالات التقارب في ضوء المتغير الإيراني، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، مؤسَّسة الأهرام، 5 أبريل2017: http://cutt.us/Nnhoi
(27) سليم محمد الزعنون: زيارة ترامب للمنطقة، إعادة تفعيل استراتيجية الركائز، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017/5/12: http://cutt.us/ZvW6P
(28) معمر فيصل خولي: لماذا يتزايد الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 13 أبريل 2017: http://cutt.us/bOa3
(29) أحمد سيد أحمد: أمريكا وإيران بين خطاب التصعيد ولغة المصالح، جريدة الأهرام، 22 فبراير2017: http://cutt.us/zpvGP
(30)المرجع السابق.